مجلة

المحاسب العربي

العدد الثاني والعشرين

Journal of the Arab accountant

22

مجلة شهرية

تعني بنشر وتعزيز

ثقافتك المحاسبية

مجلة المحاسب العربي

إقرأ في هذا العدد

المحتويات

-	إفتتـــــــــاحية العـــدد - الإستشغناء عن الأصل	٤
-	الإستثمار ماهية وطبيعتة	٦
-	في النجاح قالو	٧
-	هدف الربحية ومعايير قياسها	٨
-	التأريخ المحاسبي	٩
-	الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة	١٠
-	الأوراق المالية	١٤
-	أنواع الأصول غير الملموسة	١٥

+965 97484057

elmosaly7@gmail.com

www.facebook.com/groups/waelmourad

www.waelmourad-wael700blogspot.com

www.youtube.com/watch?v=IHgrdlvnt2A

تعرف على المجلة

مجلة شهرية متخصصة تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، تم إنطلاق أول أعداد **مجلة المحاسب العربي** شهر أبريل ٢٠١١ ، ومازالت تتواصل المجلة مع القراء الكرام بنشر كل ما هو مفيد في عالم المحاسبة وذلك لتطوير مهارات المحاسب العربي ، خلال تلك الفترة إنضم إلينا عدد من الأشخاص اللذين قدموا للمجلة الكثير من الموضوعات المفيده ، أتقدم بأسمي ونيابة عن كثير من القراء الكرام بالشكر الجزيل لكل من ساهم على إستمرار هذا العمل .

أهـــداف المجـــلة

تهـدف **مجـلة المحـــاسب العـــربي** ، لنشر العلم لجميع المحاسبين والمحاسبات ، الإهتمام بتحصيل أكبر قدر من الخبرة للمحاسب المبتدئ وأكثر إحترفية للمحاسبين العاملين ، كما نحاول جاهدين تأهيل المحاسب للحياة العملية ، من خلال نشر موضوعات ومقالات وابحاث في هذا المجال .

الفئات المستهدفة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم المحاسبة من مختلف الفئات .
- الموظفين في شركات القطاع الخاص والعام.

للمشاركة معنا

أو التواصل مع فريق العمل

راسلونا على البريد الإلكتروني

للمجلة

elmosaly7@gmail.com

إفتتـــــــــاحية العـــدد

الإستغناء عن الاصل الثابت

بقلم / وائـل مـــــراد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبة أجمعين وبعد ، في هذا العدد سنتكلم بإذن الله عن **الإستغناء عن الأصل الثابت** في الشركات والمؤسسات ، فقد تقرر الشركة في بعض الاوقات الإستغناء عن الأصل الثابت بأحدى الطرق التالية :-

- البيع
- الإستبدال
- التخريد

يجب إحتساب الإهلاك عنه حتى ذلك التاريخ ، وتستبعد جميع الحساباتالمتعلقة بالأصل من الدفاتر . وفي أغلب الأوقات تتساوى القيمة الدفترية للأصل مع القيمة البيعية الصافية ، وقد تختلف القيمة الدفترية عن القيمة البيعية الصافية ويترتب في هذه الحالة إما أرباح أو خسائر عن بيع ذلك الأصل .

يتضح لنا أن التوصل للأرباح أو الخسائ من بيع ذلك الأصل يتم من خلال المقارنة بين صافي القيمة الدفترية للأصل المباع والقيمة البيعية الصافية ، ولابد التفرقة بين نوعين من الأصول .

أ- الأصول لاقابلة للإهلاك مثل المباني ، والآلات ..... الخ ويتم تحديد صافي القيمة الدفترية لها عن طريق إستبعاد الإهلاك الذي يخص الأصل المباع إبتداء من تاريخ الحصول عليه حتى تاريخ البيع .

ب- الأصول غير القابلة للإهلاك مثل الإراضي وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة في تحديد القيمة الدفترية للأصل حيث تتمثل في التكلفة الخاصة بها

المعالجة المحاسبية للأصل المستبعد .

يرجى العلم قبل إجراء القيد المحاسبي لا بد من وجود المطعيات التالية :

صافي القيمة الدفترية = XXX
صافي سعر البيع = XXX
خسائر أ,أرباح بيع الأصل = XXX

إذا كان هناك الخسائر عند الإستغناء عن الأصل يكون القيد كالتالي :-

- في حال ما إذا تم البيع عن طريق حساب الأصل

XXX من حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / قسط الإهلاك
XXX من حـ / الخزينة
XXX من حـ / خسائر بيع الأصل

XXX إلى حـ / مجمع الإهلاك

- في حال ما إذا تم البيع في حساب وسيط وهو حـ / الآلات المباعة

• في البداية يتم إقفال حـ / الآلات في حـ / الآلات المباعة

XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / الآلات

• ثم يتم ترحيل مجمع الإهلاك إلى حـ / الآلات المباعة

XXX من حـ / مجمع إهلاك الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

• من خلال ترصيد حـ / الآلات المباعة يتضح أن هناك خسائر بيع الآلات يتم تسجيلها بالقيد التالي

XXX من حـ / خسائر بيع الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

إذا كان هناك أرباح عند الإستغناء عن الأصل يكون القيد كالتالي :-

- في حال ما إذا تم البيع عن طريق حساب الأصل

XXX من حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / قسط الإهلاك
XXX من حـ / الخزينة

XXX إلى حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / أرباح بيع الأصل

- في حال ما إذا تم البيع في حساب وسيط وهو حـ / الآلات المباعة

• في البداية يتم إقفال حـ / الآلات في حـ / الآلات المباعة

XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / الآلات

• ثم يتم ترحيل مجمع الإهلاك إلى حـ / الآلات المباعة

XXX من حـ / مجمع إهلاك الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

• ثم يتم ترحيل قسط الإهلاك من بداية العام حتى تاريخ البيع وثمن البيع .

من مذكورين
XXX حـ / قسط الإهلاك
XXX حـ / الخزينة
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

• من خلال ترصيد حـ / الآلات المباعة يتضح أن هناك خسائر بيع الآلات يتم تسجيلها بالقيد التالي

XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / أرباح بيع الآلات

وفي الختام ادعو الله أن يتقبل عملنا هذا وان يجعل له القبول وان يكون عونا في مساعدة كل محاسب ومحاسبة

حكمة العدد

إذا لم نعلم أين تذهب فكل الطرق تفي بالغرض !

يوجد دائماً من هو أشقى منك , فابتسم !!

معنى الانثروبولوجيا

تعني كلمة الانثروبولوجيا علم دراسة الإنسان ، ويرتبط هذا المعنى بالاشتقاق اللغوي لكلمة انثروبولوجيا من الأصل الإغريقي ، حيث تتألف الكلمة من مقطعين : الأول (انثروبوس) أي الإنسان ، والثاني (لوجوس) أي الكلمة أو الموضوع والدراسة ، وهكذا يتحدد معنى الانثروبولوجيا بدراسة الإنسان في أصوله التاريخية التي تمس جوانبه العضوية والاجتماعية والحضارية ، وتطور تلك الجوانب عبر الزمان والمكان ، وما تفرزه نشاطات الإنسان من أنماط وتراكيب ووظائف وعلاقات اجتماعية متباينة.

وحين يتحدد معنى الانثروبولوجيا بالجوانب البيولوجية والحضارية والاجتماعية فإن الاتجاه ينصب نحو تفاعل تلك الجوانب في نسق واحد ، وليس مجرد إضافة معارف علمية ترتبط بتلك المستويات . وهذا مايميز الانثروبولوجيا عن علوم الاجتماع والتاريخ والنفس والبيولوجيا والآداب والفنون ، ويتحدد مضمونها بما تضيفه من معطيات حول الإنسان عبر تطوره وارتقائه من الأشكال الأولية ، ودراسة أنماط سلوكه والتغيرات التي تطرأ على بيئته الاقتصادية والاجتماعية ، وحول تعاقب الحضارات ، لتستمد من ذلك المنظور التاريخي منطلقاً لفهم الإنسان المعاصر ومشاكله السلوكية والحضارية والمجتمعية.

فعالم الانثروبولوجيا في دراساته للإنسان بالمعنى السالف الذكر يحاول أن يكشف ويصنف النواحي الجسمية التي تميز الإنسان عن بقية المخلوقات التي تعاصره ، وتلك التي انقرضت أشكالها . كما يتجه نحو تحديد الصفات التي تميز الأجناس البشرية وتفاعل تلك الأجناس مع البيئة ليكشف أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف الحضارات ، فيتعدى اهتمام عالم الانثروبولوجيا نطاق الوصف للجوانب البيولوجية والحضارية والاجتماعية إلى محاولة استخلاص القوانين والأنساق التي تتحكم في تكوين المجتمعات والحضارات ونموها.

المصدر من صفحات الإنترنت

الإستثمار ... ماهية وطبيعة

د - هايل طشطوش
أستاذ الاقتصاد في كلية غرناطة الجامعية

١. مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار. كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل (المسارع). ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضا أن تحقق مستوى معين من العائد.

أولا: مفهوم الاستثمار:

يرى البعض أن الاستثمار يعني «**التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر**». والبعض الأخر يعرف الاستثمار بأنه «**التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة**. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني « **الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل** »، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.

ثانياً: أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

ثالثاً: أهداف الاستثمار:

قد تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أومن اجل تحقيق العائد او الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف ايضاً:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

رابعاً: أنواع الاستثمار:

- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** الاستثمار الحقيقي هوالاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)،أما الاستثمار المالي فهوالذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.
- **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هوالذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والقبولات البنكية أوبشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.
- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هوالأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أوالحكومة أومن استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهوالذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).

- الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي هوالذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي،أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.
- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لانه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة:

عائد الاستثمار هو "العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة"، أويمكن أن يعرف على انه " ثمن لتحمل عنصر المخاطرة اوعدم التأكد"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد اكبر كانت درجة المخاطرة اكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضا بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة،أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة. والمخاطرة تظهر نتيجةلظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد المتوقع. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار. وهناك ثلاث فئات من الأفراد صنفوا بحسب تقبلهم لدرجة المخاطرة وه:

- فئة متجنبي المخاطرة: درجة استعدادها لتحمل المخاطرة ضعيفة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين الجدد.
- فئة الباحثين عن المخاطرة: وتكون على استعداد تام لتحمل المخاطرة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين القدامى.
- فئة المستثمرين المحايدين: وتمثل الحالة الوسط بين الحالتين السابقتين.

خامساً: المقومات الأساسية للقرار الاستثماري:

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار: وتختلف هذه الاستراتيجية باختلاف أولويات المستثمرين والتي تتأثر بعدة عوامل: الربحية، السيولة، الأمان. والربحية تتمثل بمعدل العائد. أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

أنواع المستثمرين:

- **المستثمر المتحفظ:** وهوالذي يعطي عنصر الأمان الأولوية.
- **المستثمر المضارب:** وهوالذي يعطي عنصر الربحية الأولوية.
- **المستثمر المتوازن:** وهذا النوع يمثل النمط الأكثر عقلانية والذي يوازن بين العائد والمخاطرة.

سادساً: الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

عند اتخاذ قرار استثماري لا بد من أخذ عاملين بعين الاعتبار:

العامل الأول: أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية. ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
- اختيار البديل أوالفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة

العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
- مبدأ الخبرة والتأهيل.
- مبدأ الملائمة (أي اختيار المجال الاستثماري المناسب).
- مبدأ التنوع اوتوزيع المخاطر الاستثمارية.

سابعاً: محددات الاستثمار:

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستمار).
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر او العائد على رأس المال المستثمر).
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

في النجاح قالوا

- **الناجحون هم القادرون على تجاوز الماضي**
  من احدى الجرائد الكويتية للدكتور / يوسف المطوطح
- **النجاح يولد النجاح .**
- **لا يهم من أين أنت قادم ، ما يهم هو إلى أين أنت ذاهب " براين تريسي "**
- **النجاح يصيب من يحاول ويستمر في المحاولة بطريقة تفكر إيجابية .**
- **الحماس هو الوقود الذي يدير المحرك" نابليون هيل "**
- **أنت قيس مقدار إنجازاتك بقدر العقبات التي عليك تجاوزها لتحقيق أهدافك .**
- **لكي تنجح عليك أن تفشل ، لكي تتعلم ما الذي يجب عليك ألا تفعلة في المرة التالية .**
- **أخرج من دائرة الامان في حياتك ، فأنت ستتطور وتتقدم إذا رغبت في تقبل الشعور بعدم الراحة والقلق المصاحبين لتجربة شئ جديد " براين تريسي "**
- **في كل مشكلة تختبئ فرصة كبيرة ، وإن أعظم قصص النجاح سطرها أناس تعرفو على الفرصة المتخفية في صورة مشكلة وحولها إلى نجاح .**
- **عليك أن تفعل أكثر شئ تظن إنك غير قادر على فعلة .**
- **إذا كانت لديك الرغبة الصادقة في النجاح فأنت أدركت نصفة ، أما إذا لم تتوفر هذه الرغبة فأنت أدركت نصف الفشل .**
- **لا تضيع الوقت في الإنتظار ، فالوقت المناسب لن يأتي أبداً من حيث نقف ، واستعمل ما توفر تحت يدك من أدوات ، كلما تقدمت في طريقك ، ستعثر على ادوات أفضل مما كان معك حين بدأت " نابليون هيل**

أستودكم الله إلى إن نلتقي في العدد القادم بإذن الله .

هدف الربحية ومعايير قياسها

مدير مالي وإداري أحمد عباس

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الاساسيه لجميع الشركات وهو ضروري لتحقيق بقائها واستمراريتها .

ويعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الاساسيه التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين .

يعتبر أداه هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها .

وتعرف الإدارة المالية الربح على انه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الإرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر .

ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر .

ويعتبر مصطلح الربح لدى المحاسب هو زيادة قيمة مبيعات الشركة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة أو الخدمة .

فالربح يساوى الإيرادات مطروحا منها التكاليف (أي ما يسمى بمبدأ مقابله الإيرادات والتكاليف في المحاسبة)

ويوجد ثلاث معايير لقياس الربحية :-

المعيار الأول : القوه الايراديه

ويقصد بها قدرة الشركة على تحقيق الإرباح من العمل الاساسى الذي تقوم به عن طريق :-

- قدرة المبيعات على توليد إرباح تشغيلية .
- قدرة الأصول العاملة الملموسة على تحقيق المبيعات ويستثنى منها الاستثمارات قصيرة الأجل ، وشهرة الشركة ،وبراءة الاختراع ، ومصاريف التأسيس ، والعلامات التجارية).

-القوه الايراديه = معدل دوران الأصول العاملة Xهامش الربح التشغيلي

- يعبر معدل دوران الأصول العاملة قدرة الأصول على توليد المبيعات .
- ويعبر هامش الربح التشغيلي عن قدرة المبيعات على تحقيق الإرباح .
- وبزيادة قيمة المبيعات التي تولدها الأصول العاملة يزداد الربح تزداد قدرة الشركة على تحقيق الإرباح (القوه الايراديه) .

المعيار الثاني : العائد على الاستثمار

ويسمى أيضا العائد على الأصول وهو من المقاييس المهمة لقياس الربحية ويستخدم أيضا لتقييم الشركة بوجه عام وهو يعتمد على :

- مدخل الربح الشامل =صافى الربح بعد الفوائد /مجموع الأموال المستثمرة(مجموع الأصول).
- ويقيس العلاقة بين الربح الصافي وحجم الأصول.
- يقيس مدى قدرة المستثمر في الأصول.
- يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة التمويلية .

المعيار الثالث:العائد على حقوق الملكية

يسمى أيضا بالعائد على أموال المساهمين أو أصحاب المشروع أو العائد على القيمة المضافة ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار اثر النشاط التشغيلي والتمويلي ، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأسمال الشركة فان معدل العائد على حقوق الملكية يساوى معدل العائد على الأصول .

التوازن بين السيولة والربحية

إن هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين له علاقة قويه بهدفي السيولة والربحية ويتأثر بهما إلى حد بعيد .

فالسيولة ضرورية لوفاء الشركة بالتزاماتها وتجنب الوقوع في العسر المالي ولكن زيادة السيولة عن حاجة الشركة للنقد سوف يؤدى إلى انخفاض الإرباح نتيجة لعدم توظيف الشركة لجزء من أموالها في استثمارات تجلب لها عوائد .

وكذلك فان الربحية ضرورية أيضا للشركة حتى تنمو وتبقى وتستمر ولان عدم تحقيق الإرباح يعنى عدم قدرة الشركة على النمو والاستثمار في مشاريع جديدة تعود بالنفع على الشركة ومساهميها كذلك فان عدم تحقيق الإرباح يضر بسمعه الشركة ويقلل من ثقة الدائنين بها ، مما يعنى عدم قدرة الشركة على الحصول على تمويل جديد وبأسعار بفائدة مناسبة ،إضافة إلى ذلك فان عدم تحقيق الإرباح يعنى انخفاض سعر السهم في السوق وهو معاكس تماما للهدف الاساسى الذي تسعى الشركات إلى تحقيقه وهو تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين عن طريق تعظيم سعر سهم الشركة فى السوق.

ولتحقيق الربحية تسعى الشركات لتوظيف اكبر جزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض مع هدف السيولة .

وللسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق احدهما سيكون على حساب الأخر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيوله وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فان الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعنى زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية .

ومن هنا فانه يجب على الإدارة المالية في الشركات خلق توازن بين السيولة والربحية والمدير المالي الجيد هو القادر على توجيه استثمارات الشركة واستغلال الفوائض المالية وتوظيفها بحيث تعطى عائدا جيدا وبنفس الوقت قادرا على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد وشبه نقد لمواجهه الالتزامات ..

التاريخ المحاسبي

بقلم / عماد الركابي

لقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت تستجيب دائماً للبيئة وعواملها التي تتواجد فيها فتتأثر بها وتؤثر فيها وكانت تنتقل بين فترة وأخرى من بيئة أو حضارة إلى بيئة / حضارة أخرى بواسطة العديد من الأسباب والعوامل والوسائل والأهداف وهكذا تواصلت المحاسبة إلى الوقت الحاضر بصورتها الحالية وستستمر مستقبلاً في هذا المنحى من التواصل مع الإنسان وبيئته المتغيرة والمتجددة . وخلال هذه المسيرة الطويلة يتضح تماماً بأن المحاسبة هي نتاج دولي مشترك . أي أن كل حضارة أو دولة ساهمت بجزء ما بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة ويمكن تسجيل الفترات الآتية للتاريخ المحاسبي : 77

أولاً : الفترة من 4500 قبل الميلاد إلى 1494 بعد الميلاد

من المعروف بأنه لم تكن توجد مدنية قائمة أو أي شكل من أشكال الحضارة قبل 4500 ق.م ويشير التاريخ القديم إلى أن الحضارة السومرية نشأت في جنوب العراق ثم بعد ذلك نشأت في بابل أول مدنية منظمة في العالم وأرسيت أسس تلك المدنية من خلال قوانين حمورابي على المسلات (228 مادة قانونية 80% لمعالجة القضايا التجارية) وأسهمت في ذلك اللغة والكتابة واستخدام الأرقام والتوثيق على الحجر وألواح الطين المحروق وكان للمحاسبة الدور الكبير في جمع الضرائب للملك وتثبيت المعاملات التجارية بين الأفراد وحصر إيرادات الإمبراطورية ومصروفاتها يتطلب نظام محاسبي يتناسب وتلك المرحلة في التطور .

بعد ذلك جاءت الحضارة الآشورية التي اعتمدت اللغة الآشورية لغة للتجارة بسبب موقع تلك الحضارة على طرق المواصلات .

ثم جاءت حضارة وادي النيل (الفرعونية) لتسهم في تطور محاسبة الكمية والقيمة بسبب فرض ضريبة العشر Ten Tithe على الأفـــــــراد وكانت تجبى عيناً ما تطلب مخازن لحفظها (الأهرامات). وسجلات من البردي كوثائق لتسجيلها ومحاسبين وكتبة لتسجيلها وأنجزت الوظائف المحاسبية الأساسية.

ثم انتقل الأمر إلى عصر الإغريق والرومان الذي تميّز بالفلسفة والثقافة والعمران فازدهار الحياة الاقتصادية في أثينا تطلب نظام محاسبي يعكس جوانب تلك الحياة .

وتميّزت الفترة من 600 بعد الميلاد بظهور الحضارة الإسلامية وإمبراطوريتها الواسعة المترامية الأطراف واكتشاف الأرقام العربية (3.2.1.0..9) والإيرادات الهائلة للدولة الإسلامية ومصروفاتها الهائلة ووجوب تسجيلها وصرفها بموجب الشريعة الإسلامية فظهرت الحاجة إلى الدواوين (ديوان بيت المال وغيره) وفي عام 1100م اكتشف العلامة المسلم أحمد بن محمد المازندراني نظام القيد المزدوج في تسجيل العمليات المحاسبية .

ثم أسهمت الحروب الصليبية (1096-1291) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبها المادي وغير المادي كما أسهمت التجارة البحرية مع الشرق في ذلك واستخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في جنوه بإيطاليا بحدود عام 1143م .

وتميّزت الفترة من 1000 إلى 1494م في أوروبا بظهور النظم السياسية والتجارية والبحرية والمدارس والطباعة والبنوك واستخدام الأرقام العربية بشكل واسع .

ثانياً : الفترة من 1944-1494

استهلت هذه الفترة بانتشار نظام التسجيل بالقيد المزدوج بسبب ظهور الطباعة وانتشارها في أوربا . ويشار إلى أن الراهب الإيطالي Luca pacioli وبمساعدة صديقه الرسام المعروف Leonardo Davinci تمكن في رسم وتقسيم جداول الحسابات ونشر Pacioli كتابه المعروف (Summa de Arithmetic Geometria) مراجعة في الرياضيات الهندسية والتناسب حول تسجيل المعاملات التجارية بطريقة القيد المزدوج عام 1494م وانتشر كتابه في أوربا لتصبح طريقة التسجيل المحاسبي المعتمدة (طريقة جنوة).

وشهدت هذه الفترة ظهور الإمبراطوريات والاستعمار والهيمنة والمشاركات التجارية والشركات كما ساهمت الثورة الصناعية بكل ما تحمل من تكنولوجيا وتطور وتسارع من جهة لتفرض على المحاسبة تحديات كبيرة ومهمة من جهة أخرى أجبرتها على التطور والتواصل والاستجابة للواقع الجديد والمختلف وغيرت الثورة الصناعية وجه العالم وصورته إذ دفع نظام الإنتاج الواسع إلى زيادة الطلب على المواد الأولية من جهة وأسواق لتصريف الإنتاج الكبير من جهة أخرى وأموال لبناء المصانع وظهرت الحاجة إلى محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وإلى نظام مصرفي كبير ثم شركات كبرى وبورصات لجذب رؤوس الأموال وانعكس ذلك على المحاسبة لتزويد المعلومات إلى أعداد كبيرة من الأفراد المستثمرين .

ثالثاً : الفترة من 1944 – الآن

اقتضت ضرورات ما بعد الحرب العالمية الثانية من الدول الخارجة منها والمتضررة أن تلتفت إلى بناء اقتصادها المدمر ويتطلب ذلك تصنيعا واسعا وضخما ولا ينجز إلا بواسطة الشركات الصناعية الكبرى دفعت إلى الحاجة لرؤوس أموال ضخمة نشأت عنها الرأسمالية الصناعية وظهرت في هذه الفترة مجموعات ومنظمات دولية ومنها المنظمات المحاسبية مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين وبعد ذلك تحولاً كبيراً في المحاسبة .

وفي التسعينات ظهرت العولمة والنظام الدولي الجديد وتكنولوجيا المعلومات وظهرت تكتلات اقتصادية كبرى أثرت بدورها على المحاسبة وتطورها .

المصدر" الجباوي طلال محمد علي و اخرون (اساسيات المعرفة المحاسبية) اليازوري للنشر والطباعة ٢٠٠٩

الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة

بقلم / د. نبيل عبدالرءوف

أولا : معايير المحاسبة الامريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم ١٥٧ من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

يوفر الاصدار ١٥٧ قدرا أكبر من الاتساق فى المعلومات المحاسبية عن الماضى والتى تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لاغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة , ويؤكد الإصدار ١٥٧ خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية, ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

القيمة العادلة والقيود

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لاصولها أو حتى التى لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الاصول فى سوق يتغلب عليه الاحتكار ولاتوجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الاسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالى فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق فى البيع والشراء فى ظل الشفافية.

إن توفير بعض من المعلومات الجيدة للشركات التى تقوم باغراض التقويم كطرف ثالث من صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والاصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث ان القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الاصدار ١٥٧ يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة فى السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الادوات المطلوب تقيمها فى سوق رئيسية أم فى سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة .

يرى المعهد الامريكى للمحاسبين والمراجعين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الانفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالاسواق على أساس التوجيه الوارد فى الاصدار ١٥٧. دليل يشير إلى أن الارباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لاتمثل انخفاضا فى ثروة الملاك بالقدر الذى تعكس نتيجة اعمال قرارات الادارة الرشيدة الامر الذى يتطلب الالتجاء الى لجنة الشركات وفق اجراءات الحوكمة.

ثانيا :معايير المحاسبة الدولية المعيار (٣٩) الادوات المالية :

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة" حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي :

المجموعة الأولى : الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية : الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة : القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة : الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست :

- **محتفظ بها للمتاجرة**
- **محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.**
- **قروض أو مدينون.**

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (٣٩)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه،لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثا : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتبارا من سنة ٢٠٠٦ عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بسريان معايير المحاسبة المصرية , وإعتماد القيمة العادلة فى معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التى تبداء اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية) تصريحات بالسماح للشركات، إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتبارا من ٢٠٠٨/١٢/٣١.

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول:

١-أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة:

- امكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن ان يباع به.
- ان افضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة.
- يمكن ان يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر او النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص.

٢- الثبات والاستمرارية في الافصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الافصاح، مع ذكر هذه المبررات.

٣-العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والافصاح عن هذا الأثر مختصرا في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية.

٤-أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الافصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

٥-أن يتم الافصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

رابعا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية .

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للاصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم . يقضي التعديل أن تقيَّد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم ادراج الخسائر غير المحققة فى بيان الارباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS،وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية،فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الاصول فى قائمة المركز المالى, وتزداد المخاطرة فى المدى الذى يحكم امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة فى حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متممة للقوائم المالية.

للإعلان بالمجلة
elmosaly7@gmail.com

للإعلان بالمجلة
elmosaly7@gmail.com

الأوراق المالية

بقلم / وائل مـــراد

ما هي الأوراق المالية ؟

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة والدولة والتي تقتنيها المنشاة بقصد الحصول على عائد يتمثل في نسبة من الربح بالنسبة للأسهم أو الفائدة السنوية بالنسبة للسندات .

- تقسم الأوراق المالية إلى أوراق مالية قصيرة الأجل ، وأراق مالية طويلة الأجل .

ما هي الأوراق المالية طوية الأجل ؟

هي التي تشتري كاستثمار دائم وليس بقصد بيعها وتظهر هذه الأوراق ضمن الأصول الثابتة أي سعر التكلفة بغض النظر عن سعر السوق بالنسبة لها ويفضل أن تذكر قاعدة التقويم صراحة فيقال قومت الأوراق المالية بسعر التكلفة .

وعادة لا ينظر إلى أوراق إلى التقلبات السوقية العارضة التي تطرأ على قيمة هذه الأوراق المالية ، ذلك لأنها لا تكون عادة مستمرة ولا تكون عادة في اتجاه واحد ، ويفضل أن يشار في الإيضاحات للميزانية إلى القيمة السوقية لهذه الأوراق .

ما هي الأوراق المالية قصيرة الأجل ؟

وهي التي تقتني بقصد بيعها بعد فترة قصيرة من الزمن والتي تعتبر أصلاً متداولا فإنه تتبع في تقويمها نفس القاعدة المتبعة عند تقويم الأصول المتداولة " سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل " .

كيف يتم جرد الأوراق المالية كأصل متداول ؟

١- تحديد نوع وعدد الأوراق المالية التي تمتلكها المنشأة في هذا التاريخ وهذه إما أن تكون لدية في محفظة الأوراق المالية أو تكون لدى الغير كضمان لقرض أو مودعة في البنك كأمانة .
٢- تحديد القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية في تاريخ الجرد .
٣- مقارنة القيمة السوقية مع القيمة الدفترية للأوراق المالية .
٤- يترتب على ما سبق ثلاث حالات :-

الحالة الأولى :-

أن تتساوى القيمة السوقية مع القيمة الدفترية في هذه الحالة لا توجد أي مشاكل وتثبت الأوراق المالية ي الميزانية العمومية بجانب الأصول بقيمتها الدفترية .

الحالة الثانية :-

نقص القيمة السوقية عن القيمة الدفترية في مثل هذه الحالة يتم عمل مخصص بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ويثبت هذا في حساب الأرباح والخسائر .

XXX من حـ/أ.خ

XXX إلى حـ/مخصص هبوط أوراق مالية

إثبات المخصص في حـ/أرباح وخسائر

- بعد ذلك يتم تسوية هذا المخصص في السنوات التالية ويترتب عليه ثلاث حالات

١- أن تتساوى وفي هذه الحالة لا يثبت أي قيود في حساب الأرباح والخسائر ، أما في الميزانية فيطرح المخصص من الأوراق المالية بجانب الأصول .

٢- زيادة المخصص الجديد عن المخصص القديم مثلاً كان الجديد ٤٠٠ ج.م والقديم ٣٠٠ ج.م فالزيادة ١٠٠ ، وتثبت هذه الزيادة في الجانب المدين من حـ/أ.خ ،أما في جانب الأصول في الميزانية فيطرح المخصص الجديد ٤٠٠ من القيمة الدفترية للأوراق المالية .

١٠٠ من حـ/أ.خ

١٠٠ إلى حـ/مخصص هبوط أ.مالية

٣- نقص المخصص الجديد عن المخصص القديم وفي هذه الحالة يتم إثبات النقص في الجانب الدائن من حـ/أ.خ ،أما في جانب الإصول بالميزانية العمومية فيطرح المخصص الجديد من القيمة الدفترية للأوراق المالية .

xxx من حـ/مخصص هبوط أ.مالية

xxx إلى حـ/أ.خ

الحالة الثالثة :-

زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأوراق المالية ، وهنا يتم تقويم الأوراق المالية بالقيمة الدفترية وتهمل الزيادة في القيمة السوقية وذلك طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر ، وبناء على ما سبق لا يتأثر حـ أرباح والخسائر ما لم يكن هناك مخصص قم يتم إلغاؤه ويثبت بكامل قيمته بالجانب الدائن بحساب الأرباح والخسائر .

أنواع الأصول غير الملموسة

بقلم / وائل مـــراد

أنواع الأصول غير الملموسة

تم تصنيف أنواع الأصول الغير ملموسة إلى أربع أصناف

- **أولاً : يمكن التمييز بينها بحسب إمكانية تميزها عن غيرها من الأصول إلى :**

١- أصول يمكن تميزها بصفة منفردة مثل حقوق الإختراع ،وحقوق الحكر ،وحقوق النشر .
٢-أصول لا يمكن تميزها بصفة منفردة مثل شهرة المحل .

- **ثانياً : يمكن تميزها بحسب الإقتناء إلى :**

١- أصول مشتراه : هي الأصول التي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة إندماج مجموعة من المنشأة مثل " شهرة المحل " .
٢-أصول يتم تكونها داخلياً : وهي التي يتم توينا داخل معامل المنشأة ومن أمثلتها حقوق الإختراع .

- **وقد حدد المعيار المصري التكلفة في البنود التالية**
  - النفقات الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في إنتاج الأصل غير الملموس
  - المرتبات والأجور والتكاليف الأخرى المرتبطة بالعاملين في إنشاء والأصل غير الملموس
  - المصروفات غير المباشرة الضرورية لإنشاء الأصل
- **وقد إستبعد المعيار**
  - نفقات البيع والنفقات الإدارية والنفقات العامة الأخرى
  - الخسائر الناتجة من عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية
  - النفقات المتعلقة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل

٣-أصول يتم الحصول عليها كمنحة حكومية :

- **ثالثاً : يمكن التميز على أساس الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة**

١- أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحديد عمرها عن طريق نصوص قانونية ،مثل حقوق الحكر أو إستخدام أسماء تجارية .
٢-أصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية مثل حقوق التأليف أو النشر
٣-أصول ليس لها عمر محدد مثل الشهرة

- **رابعاً : يمكن من خلال مدى إمكانية فصل الأصل عن المنشأة التميز بين الأنواع التالية**

١-أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير مثل حقوق التأليف والنشر والأصول القابلة للبيع مثل حقوق الإختراع .
٢-أصول لا يمكن قصلها بذاتها عن المنشاة مثل الشهرة .

كما انه يوجد أيضاً أصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها من الأصول مثل

حقوق الإختراع : يعطي حق الإختراع لحاملة جميع الحقوق التي تخول له إستخدام ، وإنتاج ، وبيع منتج معين أو عملية معينة وذلك في خلال فترة معينة ، مجرد وجود حق إختراع لا يعني وجود أصل لدى الشركة حيث يشترط لإعتبارة أصلاً من وجهة النظر المحاسبية .

العلامات التجارية :- هي كلمات أو رموز أو شكل غير متجا ًمعينا ً، وتعامل هذه الحقوق معاملة تختلف عن الأصول غير الملموسة حيث تتم رسملة أي نفقات تتعلق بالحصول عليها وتستفيد تكلفتها خلال العمر القانوني أو العمر الإقتصادي المحدد أيهما أقصر على الأ تزيد فترة الإستنفاذ عن أربعين عام

حق الإمتياز :- عبارة عن ترتيب يعطي بمقتضاه طرف يسمى مانح الحق لطرف أخر يسمى المتمتع بالحق يعطي له الحق المطلق في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة ، مثل التنقيب غن البترول في منطقة معينة .

الشهرة :- تختلف الشهرة عن الأصول السابقة كونها ترتبط بوجود وحدة إقتصادية قائمة ، وهي تعبر عن قدرة المنشاة على تحقيق أرباح غير عادية أو تزيد عن المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الذي تعمل قية المنشاة

من العوامل التي تترتب عليها الشهرة

- كفاءة إدارة المنشأة
- فاعلية السياسات الفعلانية
- إستخدام مواصفات أو عمليات خاصة في إنتاج المنتج
- القدرة الإئتمانية
- وغيرها ..... مما تعطى سمعة طيبة عن المنشأة .

مجلة
المحاسب العربي
21
مجلة
المحاسب العربي
العدد الحادي والعشرين
٢٠
مجلة شهرية تعنى بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية
مجلة المحاسب العربي
مجلة شهرية تعنى بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية
Journal of the Arab accountant
Designer-almurad
مجلة المحاسب العربي
Journal of the Arab accountant
مجلة
المحاسب العربي
العدد الثاني والعشرين
Journal of the Arab accountant
مجلة شهرية
22